Royaume du Maroc
Ministère des Affaires Etrangères
et de la Coopération

Direction des Affaires Juridiques
et des Traités

المملكة المغربية
وزارة الشؤون الخارجية
والتعاون

Direction des Affaires Juridiques
et des Traités

مذكرة توضيحية
بشأن اتفاق إطاري للتعاون
في ميدان الطاقات المتجددة والنجاعة (الكفاءة) الطاقية
بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة الكويت

تم توقيع هذا الاتفاق في الرباط، بتاريخ 03 فبراير 2015، بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة الكويت، ويهدف إلى وضع إطار للتعاون بين الطرفين في ميدان الطاقات المتجددة والنجاعة (الكفاءة) الطاقة، وذلك من خلال :

- تقييم القدرات الطاقية (الشمسية، الرياح، العضوية، المائية....)،
- التخطيط الطاقي في ميدان الطاقات المتجددة والنجاعة (الكفاءة) الطاقية،
- مراقبة جودة تجهيزات الطاقات المتجددة والنجاعة (الكفاءة) الطاقية،
- تنظيم دورات تكوينية وأوراش عمل في ميدان الطاقات المتجددة والنجاعة (الكفاءة) الطاقية،
- اقتراح مشاريع نموذجية في ميدان الطاقات المتجددة والنجاعة (الكفاءة) الطاقية،
- نشر وتعميم المشاريع الطاقية على الصعيد الجهوي/الوطني في جميع القطاعات،
- دعم البحث عن التمويل الثنائي أو متعدد الأطراف وتحديد آليات تمويل مشاريع وبرامج الطاقات المتجددة والنجاعة (الكفاءة) الطاقية ووضعها حيز التنفيذ،
- تطوير الشراكة الكويتية المغربية بين المؤسسات العمومية والخاصة العاملة في ميدان الطاقات المتجددة والنجاعة (الكفاءة) الطاقية.

ولإنجاز أنشطة التعاون المذكورة، يقوم الطرفان بتشجيع إبرام اتفاقيات بين الهيئات والمؤسسات العمومية والخاصة والشركات لكلا البلدين.

وبموجب هذا الاتفاق، يتفق الطرفان على إنشاء لجنة فنية مشتركة بهدف تقييم نتائج المشاريع المنجزة وتحديد مشاريع وبرامج الأعمال المستقبلية، تجتمع هذه اللجنة بالتناوب وبشكل دوري في المملكة المغربية أو في دولة الكويت مرة كل ثلاث سنوات أو بناء على طلب أحد الطرفين.

يدخل هذا الاتفاق الإطاري حيز التنفيذ من تاريخ الإشعار الأخير الذي يخطر فيه أحد الطرفين الطرف الآخر كتابة وعبر القنوات الدبلوماسية باستيفائه للإجراءات الداخلية المتطلبة في كلا البلدين.

اتفاق إطاري للتعاون

في ميدان الطاقات المتجددة والنجاعة (الكفاءة) الطاقية

بين

حكومة المملكة المغربية

و

حكومة دولة الكويت

إن **حكومة المملكة المغربية** ،

و

حكومة دولة الكويت ،

والمشار إليهما فيما بعد بـــ"**الطرفان**"؛

انطلاقا من روح العلاقات الأخوية والودية القائمة بين المملكة المغربية ودولة الكويت ؛

ورغبة منهما في توسيع وتوطيد علاقات الصداقة والشراكة التي تربط البلدين؛

وإدراكا منهما أن التعاون الثنائي في ميدان الطاقات المتجددة والنجاعة (الكفاءة) الطاقية سيكون له فائدة مشتركة للبلدين؛

وإيمانا منهما بأن تنمية قطاع النجاعة (الكفاءة) الطاقية والنهوض بالطاقات المتجددة تعتبر ضرورة ملحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في كلا البلدين؛

وتأكيدا منهما على مواصلة هذا التعاون على أساس المساواة والمعاملة بالمثل.

فقد **اتفقتا على ما يلي** :

مادة 1

يهدف هذا الاتفاق إلى وضع إطار للتعاون بين الطرفين في ميدان الطاقات المتجددة والنجاعة (الكفاءة) الطاقة.

مادة 2

يتفق الطرفان على أن يشمل التعاون بينهما الميادين التالية :

- تقييم القدرات الطاقية (الشمسية، الرياح، العضوية، المائية....)،
- التخطيط الطاقي في ميدان الطاقات المتجددة والنجاعة (الكفاءة) الطاقية،
- مراقبة جودة تجهيزات الطاقات المتجددة والنجاعة (الكفاءة) الطاقية،
- تنظيم دورات تكوينية وأوراش عمل في ميدان الطاقات المتجددة والنجاعة (الكفاءة) الطاقية،
- اقتراح مشاريع نموذجية في ميدان الطاقات المتجددة والنجاعة (الكفاءة) الطاقية،
- نشر وتعميم المشاريع الطاقية على الصعيد الجهوي/الوطني في جميع القطاعات،
- دعم البحث عن التمويل الثنائي أو متعدد الأطراف وتحديد آليات تمويل مشاريع وبرامج الطاقات المتجددة والنجاعة (الكفاءة) الطاقية ووضعها حيز التنفيذ،

- تطوير الشراكة الكويتية المغربية بين المؤسسات العمومية والخاصة العاملة في ميدان الطاقات المتجددة والنجاعة (الكفاءة) الطاقية.

مادة 3

يشجع الطرفان التعاون بينهما، في إطار هذا الاتفاق، على النحو التالي، وذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- تبادل المعلومات والتجارب والوثائق،
- ربط الصلة مع هياكل البحث والصناعيين في كلا البلدين،
- تبادل المهمات الفنية،
- تنظيم دورات تدريبية وتكوينية ميدانية،
- المساعدة الفنية وتنفيذ المشاريع.

مادة 4

لإنجاز أنشطة التعاون المنصوص عليها في هذا الاتفاق الإطاري، يقوم الطرفان بتشجيع إبرام اتفاقيات بين الهيئات والمؤسسات العمومية والخاصة والشركات لكلا البلدين.

مادة 5

يتفق الطرفان على إنشاء لجنة فنية مشتركة بهدف تقييم نتائج المشاريع المنجزة وتحديد مشاريع وبرامج الأعمال المستقبلية.

تجتمع هذه اللجنة بالتناوب وبشكل دوري في المملكة المغربية أو في دولة الكويت مرة كل ثلاث سنوات أو بناء على طلب أحد الطرفين لممارسة الاختصاصات التالية :

1- تسوية أي خلاف ينشأ عن تطبيق هذا الاتفاق الإطاري،
2- إعداد برامج تنفيذية لهذا الاتفاق الإطاري،
3- مناقشة إدخال تعديلات على هذا الاتفاق الإطاري،

وفي حالة عدم انعقاد الاجتماع، فإنه يتم تبادل الوثائق عبر الطرق الدبلوماسية.

مادة 6

تتم تسوية أي خلاف قد ينشأ عن تفسير و/أو تنفيذ هذا الاتفاق الإطاري من خلال المفاوضات والمشاورات عبر الطرق الدبلوماسية.

مادة 7

يجوز تعديل هذا الاتفاق الإطاري كتابة بموافقة كلا الطرفين في أي وقت، وتدخل التعديلات حيز التنفيذ وفقا للإجراءات الواردة في الفقرة الأولى من المادة (8).

مادة 8

1- يدخل هذا الاتفاق الإطاري حيز التنفيذ من تاريخ الإشعار الأخير الذي يخطر فيه أحد الطرفين الطرف الآخر كتابة وعبر القنوات الدبلوماسية باستيفائه للإجراءات الداخلية المتطلبة في كلا البلدين.

2- يظل هذا الاتفاق الإطاري ساري المفعول لمدة (5) سنوات من تاريخ دخوله حيز التنفيذ ويجدد تلقائيا لمدد مماثلة، ما لم يقم أحد الطرفين بإخطار الطرف الآخر كتابة وعبر القنوات الدبلوماسية برغبته في إنهاء هذا الاتفاق قبل (6) أشهر من تاريخ انتهائه.

3- إن إنهاء العمل بهذا الاتفاق الإطاري لن يؤثر على النشاطات والمشاريع الموقعة أو القائمة بين البلدين.

حرر هذا الاتفاق الإطاري بالرباط بتاريخ 2015/02/03، في نظيرين أصليين باللغة العربية ولكل منهما ذات الحجية.

عن
حكومة المملكة المغربية

صلاح الدين المزوار
وزير الشؤون الخارجية والتعاون

عن
حكومة دولة الكويت

صباح خالد الحمد الصباح
النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء
ووزير الخارجية